التختم بالذهب والفضة

ذهب الجمهور من العلماء إلى حرمة التختم بالذهب (١) للرجال دون النساء . واستدلوا بالأحاديث الآتية :

١- عن البراء بن عازب - رضي الله عنه - قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ، ونهانا عن سبع؛ أمرنا باتباع الجنائز ، وعيادة المريض ، وإجابة الداعي ، ونصر المظلوم ، وإبرار القسم أو المقسم ، ورد السلام . وفي رواية : وإفشاء السلام ، وتشميت العاطس . ونهانا عن آنية الفضة ، وخاتم الذهب ، والحرير والديباج (٢) ، والقسّي (٣) ، والإستبرق (٤) ، والميثرة الحمراء (٥) . [البخاري (٦٢٢٢) ومسلم (٢٠٦٦)] .

٢- وعن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ اتخذ خاتمًا من ذهب أو فضة ، وجعل فصه مما يلي كفه ونقش فيه « محمد رسول الله» فاتخذ الناس مثله ، فلما رآهم قد اتخذوها رمى به ، وقال : « لا ألبسه أبدًا » . ثم اتخذ خاتمًا من فضة ، فاتخذ الناس خواتيم الفضة . [البخاري (٥٨٦٥) ومسلم (٢٠٩١/ ٥٠)] . قال ابن عمر : فلبس الخاتم بعد النبي ﷺ أبو بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان ، حتى وقع من عثمان في بئر أريس (٢٠) . [أحمد (٢/ ٢٢) ومسلم (٢٠ ٢/ ٥٤) والنسائي (٨/ ١٩١)] .

٣- ورأى رسول الله ﷺ خاتمًا من ذهب في يد رجل ، فنزعه وطرحه ، وقال : ﴿ يَعمِد أَحدكم إلى جمرة من نار ، فيطرحها في يده! ﴾ . فقيل للرجل بعد ما ذهب رسول الله ﷺ : خذ خاتمك انتفع به . قال : لا والله ، لا آخذه وقد طرحه رسول الله ﷺ . رواه مسلم [مسلم (٢٠٩٠)] .

٤- وعن أبي موسى ، أن النبي عَلَيْ قال : «أُحلَّ الذهب والحرير للإناث من أمتي ، وحرم على ذكورها». رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه . [أحمد (٤/ ٣٩٢) والترمذي (١٧٢٠) والنسائي (٨/ ١٦١)]. وقال المحدثون : إن هذا الحديث معلول؛ لأن في سنده سعيد بن أبي هند ، عن أبي موسى ، وسعيد لم يلق أبا موسى ولم يسمع منه .

٥ ـ وأخرج مسلم وغيره من حديث علي ، قال : نهاني رسول الله على عن التختم بالذهب ، وعن لباس القسي ، وعن القراءة في الركوع والسجود ، وعن لباس المعصفر (٧) . [أحمد (١/ ١١٤) ومسلم (٢٠٧٨)

⁽١) أما اتخاذ الخاتم من غير الذهب فيجوز للرجال والنساء ولو كان أعلى قيمة من الذهب .

⁽٢) الديباج : الثوب الذي سداه ولحمته من حرير .

⁽٣) القسى : ثياب من كتان مخلوط بحرير .

⁽٤) الإستبرق : غليظ الديباج .

⁽٥) المثيرة الحمراء: غطاء للسرج من الحرير .

⁽٦) أريس : بئر مجاورة لمسجد قباء بالمدينة .

 ⁽٧) المعصفر : أن يصبغ الثوب صبغًا أحمر على هيئة مخصوصة . وقد ذهب جماهير الصحابة والتابعين والفقهاء إلى جوار لبس المعصفر إلا الإمام أحمد فإنه قال بكراهة لبسه تنزيهًا .

وأبو داود (٤٠٤٤) والترمذي (١٧٣٧) والنسائي (٨/ ١٩١)] . هذه أدلة الجمهور لتحريم خاتم الذهب . قال النووي : وكذا لو كان بعضه ذهبًا وبعضه فضة . وذهب جماعة من العلماء إلى كراهة التختم بالذهب للرجال كراهة تنزيه . ولقد لبسه جماعة من الصحابة؛ منهم سعد بن أبي وقاص ، وطلحة بن عبيد الله ، وصهيب ، وحذيفة ، وجابر بن سمرة ، والبراءُ بن عازب ، ولعلهم حسبوا أن النهي للتنزيه .

آنية الذهب والفضة : يحرم الأكل والشرب في أواني الذهب والفضة ، لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء (١). وإنما يحل للنساء التحلي بهما تزينًا وتجملًا ، كما تقدم . وليس الأكل والشرب من هذه الأوانى مما أحله الله لهن . ودليل ذلك الأحاديث الآتية :

١- عن حذيفة - رضي الله عنه - قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا تلبسوا الحرير ولا الدَّيباج ، ولا تشريوا في آنية الذهب والفضة ، ولا تأكلوا في صحافها (٢٠ فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٥٨٣١) ومسلم (٢٠٦٧)] .

٢_ وعن أم سلمة ، أن النبي ﷺ قال : «إن الذي يشرب في آنية الفضة ، إنما يجرجر (٣) في بطنه نار جهنم » . رواه البخاري ومسلم . [البخاري (٦٣٣ه) ومسلم (٢٠٦٥)] . وفي رواية لمسلم : «إن الذي يأكل أو يشرب في إناء الذهب أو الفضة » . [مسلم (٢٠٦٥)].

ويرى بعض الفقهاء الكراهة دون التحريم ، وقالوا : إن الأحاديث التي وردت في هذا لمجرد التزهيد . ورد ذلك بالوعيد عليه في حديث أم سلمة المذكور . وألحق جماعة من الفقهاء أنواع الاستعمال الأخرى ، كالتطيب ، والتكحل من أواني الذهب والفضة بالأكل والشرب . ولم يسلم بذلك المحققون . وفي حديث أحمد ، وأبي داود : « عليكم بالفضة ، فالعبوا بها لعبًا » . [أحمد (٢/ ٣٣٤) وأبو داود (٢٣٦٤) من حديث أبي هريرة]. ما يؤكد ما ذهب إليه المحققون . وفي « فتح العلام » : ألحق عدم تحريم غير الأكل والشرب ، ودعوى الإجماع غير صحيحة ، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره؛ لأنه ورد بتحريم الأكل والشرب ، فعدلوا عنه إلى الاستعمال ، وهجروا العبارة النبوية وجاءوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم . انتهى . وجمهورالفقهاء على منع اتخاذ الأواني منهما بدون استعمال ، ورخصت فيه طائفة .

الآنية من غير الذَّهب والفطّة : أمَّا اتخاذ الأواني من الجواهر النفيسة ، وإن كانت أعلى قيمة من الذهب والفضة ، فيجوز؛ لأن الأصل في الأشياء الحل ، ولم يرد دليل يدل على التحريم .

جوازُ اتخاذِ السنّ والأنفِ من الدُّهبِ: يجوز للشخص أن يتخذ سنًّا من الذهب وأنفًا منه ، إذا احتاج

⁽١) وكذا يحرم الأكل والشرب في الأواني المطلية بالذهب والفضة إن كان يمكن فصل الذهب أو الفضة عن الإناء ، فإن لم يمكن الفصل بينهما كأن كان مجرد طلاء فقط فإنه لا يحرم .

⁽٢) واحدتها صحفة وهي إناء يسع ما يشبع الخمسة .

^{· ------(}٣)

إلى شيء من ذلك . وروى الترمذي ، عن عرفجة بن أسعد ، قال : أُصيب أنفي يوم الكُلاب ، فاتخذت أنفًا من وَرق فأَنتن عليَّ ، فأمرني النبي ﷺ أن أتخذ أنفًا من ذهب . [الترمذي (١٧٧٠)] .

قال الترمذي: روي عن غير واحد من أهل العلم ، أنهم شدوا أسنانهم بالذهب . وروى النسائي : قال معاوية ، وحوله ناس من المهاجرين والأنصار : أتعلمون أن النبي على نهى عن لُبس الحرير؟ قالوا : اللهم نعم . قال : ونهى عن لبس الذهب إلا مقطعًا (١) ؟ قالوا : اللّهم نعم . [النسائي (٨/ ١٦٣)] .

تشبّه النساء بالرجال: أراد الإسلام أن تكون طبيعة المرأة متميزة ، وأن يكون مظهرها صورة صادقة لهذه الطبيعة . كما أراد ذلك للرجل ، فنهى كلاً منهما أن يتشبه بالآخر ، وحرم عليه ذلك ، وسواء أكان التشبه في اللباس ، أم الكلام ، أم الحركة ، أم غير ذلك . فعن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ قال : « لعن رسول الله عنهما المخاري (٢ ٩٠٣)] . وفي الله عنهما المخاري (٢ من الرجال ، والمترجلات (٢) من النساء » رواه البخاري [أحمد (١/ ٣٣٩)] . وفي رواية : لعن رسول الله عنه المتشبهين من الرجال بالنساء ، والمتشبهات من النساء بالرجال . رواه البخاري . واه البخاري . واه البخاري . وابن ماجه (١٩٠٤)] . وابن ماجه (١٩٠٤) ، وابن ماجه ، وابن ماجه ، وابن حبان ، والحاكم وقال : صحيح على شرط مسلم . [أحمد (٢٧) وأبو داود (١٩٠٤) وأبو داود (٢٨) وأبو داود (٢٨) .) .

لباسُ الشُّهرةِ : وهو الثوب الذي يشهر لابسه بين الناس ، ويلحق بالثوب غيره من اللبوس مما يشتهر به اللابس له ، وهو حرام .

١- لحديث ابن عمر ، قال الرسول ﷺ : « مَن لبس ثوب شهرة في الدنيا ، ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة » . أخرجه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ﷺ، ورجال إسناده ثقات . [أحمد (١٣٩/١) وأبو داود (٤٠٢٩) وابن ماجه (٢٦٠٧)] .

٢_ وعنه أيضًا ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ينظر الله إلى من جرَّ ثوبه خيلاء » (١٠) . رواه البخاري ومسلم . [أبو داود (٤٠٩٥) والنسائي (٢/ ٢٠٨) وابن ماجه (٣٥٧٦)] .

٣- وعن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، قال : قال رسول الله على : « كل واشرب ، والبس ، وتصدق في غير سرف ولا مخيلة » . أخرجه أبو داود ، وأحمد ، وذكره البخاري تعليقًا . [أحمد (٢/ ١٨٢) والبخاري (١٨٢ / ٢٥٢) تعليقًا ، وابن أبي الدنيا في كتاب الشكر برقم (٥١)] .

النَّهِيُ عن أن تصلَ المرأةُ شعرَها بشعر غيرها :

١ ـ عن أبي هريرة ، أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ، إن لي ابنة عروسًا وقد تمزق

⁽١) أي قطعًا صغيرة كالسن.

⁽٢) المخنث : من فيه انخناث وهو التكثر والتثني كما تفعل النساء .

⁽٣) المترجلة : هي التي تنشبه بالرجل في الهيئة والقول والفعل والأحوال .

⁽٤) الخيلاء : الكبر والبطر .

شعرها من حصبة ، أَفاصله؟ فقال النبي ﷺ : «لعن الله الواصلة (١) والمستوصلة ، والواشمة والمستوشمة ». [البخاري (٩٤١) ومسلم (٢١٢٢/ ١١٥) من حديث أسماء].

٢- وعن عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : «لعن الله الواشمات (٢) والمستوشمات والنامصات (٣) والمتنمصات (٤) ، والمتفلجات (٥) للحسن المغيرات خلق الله » . فبلغ ذلك امرأة من بني أسيد تقرأ القرآن اسمها أم يعقوب ، فأتته فكلمته ، فقال : ومالي لا ألعن من لعن رسول الله على وهو في كتاب الله . فقالت المرأة : لقد قرأت ما بين لَوْحي المصحف فما وجدته . قال : والله ، لئن كنت قرأتيه ، لقد وجدتيه ، قال الله - تعالى - : ﴿ وَمَا عَالَكُمُ ٱلرَّسُولُ فَحَدُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْهُواً ﴾ [الحشر : ٧] . واه الخمسة إلا الترمذي . [البخاري (٩٤٨) ومسلم (٢١٢٠/٢١٢)] .

٣- وعنه ، قال : سمعت رسول الله عَلَيْ ينهى عن النامصة ، والواشرة ، والواصلة ، والواشمة ، إلا من داء . [أبو داود (٤١٧٠)] .

وفي «نيل الأوطار» قال: والوصل حرام؛ لأن اللعن لا يكون على أمر غير محرم. قال النووي: وهذا هو الظاهر المختار. قال: وقد فصله أصحابنا، فقالوا: إن وصلت شعرها بشعر آدمي فهو حرام بلا خلاف، وسواء كان شعر رجل أو امرأة، وسواء شعر المحرم والزوج وغيرهما بلا خلاف؛ لعموم الأدلة، ولأنه يحرم الانتفاع بشعر الآدمي، وسائر أجزائه لكرامته، بل يدفن شعره وظفره وسائر أجزائه. وإن وصلته بشعر آدمي؛ فإن كان شعرًا نجسًا وهو شعر الميتة، وشعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته، فهو حرام أيضًا؛ للحديث، ولأنه حمل نجاسة في صلاتها وغيرها عمدًا. وسواء في هذين النوعين المزوجة وغيرها من النساء والرجال. وأما الشعر الطاهر من غير الآدمي؛ فإن لم يكن لها زوج ولا سيد، فهو حرام أيضًا، وإن كان فعلته بإذن الزوج أحدها، لا يجوز لظاهر الأحاديث. والثاني، يجوز. وأصحها عندهم، إن فعلته بإذن الزوج أو السيد جاز، وإلا فهو حرام. انتهى.

أما وصل الشعر بغير آدمي، كالحرير ، والصوف ، والكتان ، أو نحوها ، فقد أجازه سعيد بن جبير ، وأحمد ، والليث . قال القاضي عياض : فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ، فليس بمنهي عنه؛ لأنه ليس بوصل ، ولا هو في معنى مقصود الوصل ، وإنما هو للتجمل والتحسين .

وكما يحرم وصل الشعر على النحو المتقدم ذكره ، فإنه يحرم إزالة الشعر ـ أي ؟ شعر المرأة ـ ونتفه من الوجه ، إلا إذا نبتت لها لحية أو شوارب ، فإنه لا يحرم إزالته ، بل يستحب . كما ذكره النووي وغيره . والتفلج ، ويقال له : الوشر . قال النووي : وهذا الفعل حرام على الفاعل والمفعول بها .

١١) الوصل: وصل الشعر بشعر آخر.

⁽٣) الوشم : غرز إبرة ونحوها في الجلد حتى يسيل الدم ويذر عليه كحل ونحوه حتى يخضر .

 ⁽٣) النامصة : التي تنتف شعرها بالنماص (الملقاط) من وجهها .

⁽٤) المتنمصة : الطالبة لذلك .

 ⁽٥) المتفلجات : اللاثي يفرقن ما بين الثنايا والرباعيات أو ترقيق الأسنان بالمبرد رغبة في الجمال .

قال في « نيل الأوطار » : ظاهره أن التحريم المذكور إنما هو فيما إذا كان لقصد التحسين ، لا لداء وعلة ، فإنه ليس بمحرم . وظاهر قوله : « المغيرات خلق الله » . أنه لا يجوز تغيير شيء من الخلقة عن الصفة التي هي عليها .

قال أبو جعفر الطبري: في هذا الحديث دليل ، على أنه لا يجوز تغيير شيء مما خلق الله المرأة عليه بزيادة أو نقص ، التماسًا للتحسين لزوج أو غيره ، كما لو كان لها سن زائدة أو عضو زائد ، فلا يجوز لها قطعه ولا نزعه؛ لأنه من تغيير خلق الله .

وهكذا لو كان لها أسنان طوال ، فأرادت تقطيع أطرافها . وهكذا قال القاضي عياض وزاد : إلا أن تكون هذه الزوائد مؤلمة ، وتتضرر بها ، فلا بأس بنزعها . ا هـ .